

## على الغلاف: رياح الثورة المضادّة تهبّ هب الصحراء: «الربيع الثاني» فرصة تعويض لـ«المحقدين»

### السودان

# المسكر يطلق عجلة «الحوار»: المعارضة منقسمة في مطالبها

مع انضمام.. «حميدتي».

كل الذين حوكموا بتهمة المشاركة في التظاهرات، وتوعدّه بمحاكمة جميع المتورطين في قتل المتظاهرين، فضلاً عن إلغاء حظر التجوال. وإنهاء القوانين المقيدة للحريات. خطوات توجّها برهان أخيراً بدعوة قادة المحتجّين إلى الاجتماع لبحث مطالب المحتجّين، وهو ما استجاب له تحالف «قوى إعلان الحرية والتغيير»، الذي أوفد عشرة أعضاء للاجتماع مرتين، لكنه دعا إلى الاستمرار في الاعتصام المفتوح منذ 6 نيسان/ أبريل أمام مقر القيادة العامة للجيش في العاصمة ليلاً، لإبقاء الضغط على المجلس العسكري الذي تولى الحكم بعد عزل البشير، هكذا، تحاول «قوى التغيير» ما بين الشارع وطاولة الحوار، انتزاع مطالبها من المجلس الذي تسلّم السلطة بانقلاب استغل دعوات الجيش إلى التدخل.
وبعدما أصدر «تجمع المهنيين» بياناً يوضح فيه رؤيته للانتقال السلمي باتجاه «حكم ديمقراطي مستدام»، مطالباً بتسليم السلطة إلى «حكومة انتقالية مدنية متوافق عليها» تكون محمية بالقوّات المسلحة، حضّ عضو المجلس، الفريق ياسر العطا، الأحزاب السودانية، على الاتفاق «على شخصية مستقلة لرئاسة مجلس الوزراء والاتفاق على حكومة مدنية» تتولى تسيير شؤون البلاد، وهو بذلك يرئاسة عبد الفتاح برهان، جذب قيادة تحالف «قوى إعلان الحرية والتغيير» لا سيما «تجمع المهنيين السودانيين»، إلى طاولة الحوار ليبحث المرحلة الانتقالية. رغم أنه، تماماً كما فعل بن عوف، لم يستجب لمطلب تقليص مدة الفترة الانتقالية، لكنه، وبجذته أكثر، جادى إلى تهدئة

بعد إزاحة وزير الدفاع السابق، عوض بن عوف، الذي أعلن بيان الانقلاب على الرئيس المخلوع عمر البشير، يوم 11 نيسان/ أبريل، استطاع المجلس العسكري بتشكيلته الجديدة، برئاسة عبد الفتاح برهان، جذب قيادة تحالف «قوى إعلان الحرية والتغيير» لا سيما «تجمع المهنيين السودانيين»، إلى طاولة الحوار ليبحث المرحلة الانتقالية. رغم أنه، تماماً كما فعل بن عوف، لم يستجب لمطلب تقليص مدة الفترة الانتقالية، لكنه، وبجذته أكثر، جادى إلى تهدئة

### ليبيا

# هجوم طرابلس يزداد تعثراً: حفتر في القاهرة لاستطلاع الدعم

في زيارة غير معلنة، التقى خليفة حفتر بالرئيس المصري في القاهرة أمس. وذلك في إطار التشاور حول مجريات الهجوم على طرابلس.

في حين تواصلت نزيف قوات حفتر.

بخسارتها أعلى نسبة عسكرية الاستراتيجية التي حصلتها قبل أيام

بعد زيارة لواشنطن، استقبل الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي حليفه الليبي خليفة حفتر. وبحسب مصادر مصرية له «الأخبار»، جاءت الزيارة بطلب من القاهرة، وبحالّاف البيان الرسمي، الذي احتوى لغة محايدة حول الحفاظ على «وحدة ليبيا

يوماً بعد يوم، تتزايد المؤشرات إلى محاولة المحور الإقليمي الذي يقوده «المحتدان» (ولي عهد السعودية محمد بن سلمان، وولي عهد أبو ظبي محمد بن زايد) ركوب موجة الحراك الشعبي المستجّد في الدول العربية من القارة السمراء، والسير به نحو ما يلائم مصالحه. بعدما فشل هذا المحور في تثبيت أقدامه في الدول الأقرب إليه، حيث يشكو «تنامي النفوذ الإيراني»، ما هو يجد الفرصة سانحة لقيادة هجوم مضاد يريد من ورائه تعزيز نفوذه بوجه خصومه، لكن هذه المرة من شمال أفريقيا، مستفيداً في ذلك من «البرودة» الأميركية حيال هذه الملفات، والتي تبدو أقرب إلى ضوء أخضر له،«الوكلاء»، ومستغلاً أيضاً نوعاً من تقاطع المصالح مع روسيا. في ليبيا، تنتظر وجوه النظام السعودي، بصراحة، لضرورة انتصار ما تقول إنه «ثورة على الثورة». تعبیرٌ مضللٌ يُراد من ورائه إسباغ مشروعية على تحرك الجنرال خليفة حفتر، الذي تريد الرياض، ومعها أبو ظبي والقاهرة، التمكن له، بما يكفل القضاء، على منافسيه، أو على الأقلّ تحجيمهم إلى الحدّ الذي لا يمكنهم معه مزاحمة «القيادة العسكرية». أما في السودان، فتتصدّر المشهد الإمارات، التي يبدو ارتباط «جنرالات المرحلة» بها السمة الغالبة على هؤلاء.. ترى أبو ظبي وحلفاؤها أن تركيبة صعود القيادات، التي كان لها الباع الأطول في تاجير



تبراك، الجبهة الثورية، من خطوة «قوى التغيير» الجلس مع المجلس العسكري (أ ف ب)

البنديقية السودانية في اليمن، هو الحلّ الأمثل لتلافي أي سيناريوات «غير محبّنة» يمكن أن يفرزها الحراك الشعبي. بتعبير آخر، تجد الممالك والإمارات، ومعها مصر، في «حميدتي» و«البرهان» وغيرها ذراعاً مناسبة للاقتاف على انتفاضة السودانين، وتكرس العسكرية حلّاً على غرار نموذج عبد الفتاح السيسي، والقضاء على «الجماعة الإسلامية» التي لطالما أزعّت السعودية والإمارات بتقلّباتها (راجع، «الإمارات ليكس»: السودان سلاحه معنا وقلبه مع «الإخوان»). كل هذه المطبات تجعل مشروعاً القلق على التجربة الجزائرية، التي أظهرت - إلى الآن - مناعة صلبة بوجه التدخل الخارجي، ورفضاً قاطعاً له.النموذج، الخليجي في تأسيس «الشرعية»، لكن الحماسة الإماراتية - السعودية له.افتراض، الانتفاضات المغاربية مثلما كان فُعل مع الانتفاضات الشرقية، وتطلّع أكثر من طرف دولي إلى انتزاع حصّة من «كعكة» هذه المنطقة، يفتحان الباب على سيناريوات عديدة، ليس الانزلاق إلى أتون الفوضى مستبعداً منها، خصوصاً إذا ما فشلت الأساليب الناعمة التي استخدمت في تطويع دول القرن الأفريقي في تسيير سفن شمال القارة على النحو الذي يشهيهه وكلاء واشنطن.

(الأخبار)

# معارضة منقسمة في مطالبها

# الثورية السودانية، وهي تنظيـم بضعاً عدداً من الحركات المسلحة من عدة أقاليم، في بيان مهور باسم «الحركة الشعبية - شمال»، بقيادة مالك عقار، وحركة تحرير السودان» بقيادة أركو مشاوي، تبرؤهما من خطوة جلوس «قوى الحرية والتغيير» مع المجلس العسكري.

وتكون مبادرات المجلس العسكري لا تزال في دائرة «التواياب الحسنة»، اعتبر تحالف «الحرية والتغيير» أن «تعزير الثقة بين الطرفين» في شأن المرحلة الانتقالية يكون بخطوات على «العسكري» أن يستجيب لها، من بينها «الاعتقال والتحفظ على كل قيادات جهاز الأمن والاستخبارات... على أن يتم تقديمهم لمحاكمات عادلة وفقاً للدستور»، ومن ثم «إعادة هيكلة» الجهاز «بما يضمن له القيام بدوره المنوط به»، لكن من بين أبرز القيادات التي تنتهها «قوى التغيير»، يارتكاب جرائم ضد الشعب على مدى ثلاثين سنة، المدير العام للجهاز، صلاح عبد الله محمد صالح، المعروف بـ«صلاح قوش»، والذي تقدّم بأستقالته بعد تعيين برهان رئيساً للمجلس، علماً بأن الفريق جلال الدين الشيخ، أحد أعضاء المجلس العسكري، هو نائب قوش، وعمّته البشير في شباط/ فبراير الماضي.

أما المطلب الثاني لـ«تجمع المهنيين» فهو «حل ميليشيات النظام من كتائب ظل ودفاع شعبي وشرطة شعبية وغيرها»، ثم اعتقال «كل القيادات الفاسدة في الأجهزة والقوات النظامية، وغيرها من الميليشيات المعروفة بارتكاب جرائم ضد المواطنين في مناطق النزاع المسلح في دارفور وجبال النوبة وجنوب النيل الأزرق وغيرها من أصفاع

تسلّم الجيش للسلطة من حكومة الرئيس الأسبق، جعفر نميري، عام 1985، اللواء عثمان عبد الله»، أن الأولوية يجب أن تكون له«السططرة على العناصر المسلحين، من الدفاع الشعبي والشرطة الشعبية وكتائب الظل واتحادات طلاب حزب المؤتمر الوطني الذي تفتت إطاحة حكومته، والشرطة السرية، وأي وحدات مسلحة تحت أي مسمى، وحصص أسلحتها ومقارها وكوادرها»، كما دعا في منشور على «فايسوك»، إلى «تجريدتها من السلاح، وإراجها في عهدة القوات المسلحة، ومصادرة دور حزب المؤتمر الوطني في الخرطوم، وترك مقر له في كل مدينة».

ويبدو أن هناك إجماعاً بين المجلس العسكري والمعارضة على ضرورة تصفية الأجهزة الأمنية التابعة لحزب «المؤتمر الوطني»، الذي حكم ل30 عاماً، وجميع مؤسساته الأمنية والإعلامية، وهذه تعتبر من التحديات التي تقابل المجلس العسكري الانتقالي، لأن هذه التشكيلات تدخل ضمن إطار ما اصطلح على تسميته «الدولة العميقة»، فيما تعتبر «قوى التغيير» أن ذلك شرط من شروط إثبات المجلس العسكري «حسن النية»، وهنا، يرى المحلل السياسي، حجاج حمد، أن أكبر تحدٍّ يواجهه المجلس العسكري هو «إثبات مصداقيته أمام الشعب، والتأكيد على عدم وجود انتماءات سياسية داخله من شأنها الوقف عن مطالب الحراك الشعبي». وبحسب حمد، «إذا مضى المجلس في إنفاذ ما يريد المحتجون، والتمسك بمهنيته، وإبعاد الجيش عن الأيديولوجيات، والعمل بقومية، يمكنه أن يخلى برضى قادة الحراك الشعبي».

في هذا السياق، شدّد وزير الدفاع في الحكومة الانتقالية التي كونت عقب

سقطت طائرة «ميج» 23، تلعب قوات حفتر في منطقة وادي الربيع (أ ف ب)



### مصر

تسارم التحضيرات للاستفتاء:

## السيسي باق حتى 2030

استقرّ البرلمان المصري على تعديل ولاية عبد الفتاح السيسي عامين لنتتهي في 2024. على ان يحق له الترشح مجدد للولاية واحدة فقط لانتئين فيماوحد رئيس البرلمان بوضع دستور جديد للبلاد خلال أقله من عشر سنوات

### القاهرة — الأخبار

دخلت الدولة المصرية في سباق مع الزمن لتنجاز التعديلات الدستورية قبل بداية رمضان المقبل. على رغم العوّقات اللوجستية التي بدأت تظهر أمام «الهيئة الوطنية للانتخابات». ومن المقرر أن يُصوّت مجلس النواب على التعديلات بصورة نهائية في جلسته غدًا (الثلاثاء). في الوقت الذي يأمل فيه أن تتمكن «هيئة الانتخابات» من إنجاز الاستفتاء، في المواعيد المقررة الأسبوع المقبل. لكن هذا الموعد يرى كثيرون أنه «شبه مستحيل»، لأسباب لوجستية لها علاقة بطباعة أوراق الاستفتاء، وتسليمها للسفرات في الخارج، خاصة مع الإعلان عن أن تصويت المقيمين خارج البلد سيكون على مدار ثلاثة أيام في السفارات. وعلمت «الأخبار» أن «الهيئة الوطنية للانتخابات» تدرس للمرة الأولى، منذ منح المصريين في الخارج حق التصويت، أن يكون هناك تزامن بين التصويت في الداخل والخارج لتوفير الوقت، لكنها ستعلن قرارها النهائي بعد مخاطبتها رسمياً من رئيس البرلمان، ولإنجاز ذلك كله، فاجت ال لجنة التشريعية البرلانية، المصريين، أسس، بتعديلات على مدة الرئاسة لتكون ست سنوات، على أن يتضمن النص الانتقالي تطبيق هذه المدة شاملاً الولاية الجارية للرئيس عبد الفتاح السيسي، مع ضمان أحقيته في الترشح لولاية أخرى مرة واحدة فقط، وهكذا يتمكن من البقاء في السلطة حتى 2030، إذ إن الولاية الحالية تنتهي بموجب التعديلات الجديدة عام 2024، ثم سيترشح لولاية بست سنوات المادة نفسها نضت - بعد التعديل - على «أن تبدأ من اليوم التالي لانتهاء مدة سلطه، ولا يجوز أن يتولى الرئاسة أكثر من مدتين متتاليتين». أما المآلة 241 مكرر، فنصّص على «أن تنتهي مدة رئيس الجمهورية الحالي بانقضاء ست سنوات من تاريخ اعلانه رئيساً للجمهورية في 2018، ويجوز إعادة انتخابه لمرّة تالية». وقال رئيس مجلس النواب، علي عبد العال، إن هذه المادة في المقترح الأول للتعديلات كانت تسمح ببقاء الرئيس في منصبه حتى 2034، مشيراً إلى أن التغيير «جاء استجابة للحوار المجتمعي والمناقشات». وتابع عبد العال: «صغناها صياغةً مرحة للجميع... لا نمد يد أو توريث، وهناك أثر فوري في كل المراكز القانونية يستفيد منه الرئيس الحالي بلك سنتين، وبدلاً من حقّه في مدتين أصبح واحدة، مستطراً: «ما تم من حوار لا يمكن القصد منه التفتيش، ولكن الجلس مفتوح على الجميع، ولا صياغات مغلبة».

رئيس البرلمان قال إنه لن يُمرر أي نص يتعارض مع الاتفاقات الدولية. لكن «النص الذي كان يثير اللغظ هو أكثر ما شهد توافقاً في المادة 140، وما نال الجدل الأكبر كان النصوص المتعلقة بالمرأة واستقلال القضاء». وأضاف: «الحكم الانتقالي لا يمكن مع أحكام بائنة، فكان لا بد من أن يوضع في موضع آخر، هو المادة 241 مكرر... مصر بحاجة إلى دستور تجري صياغته، وهو ما سيتم خلال عشر سنوات». لكن هذه التصريحات فُسرّتها أوساط عديدة بأنها ستكون مهيدة لبقاء السيسي في الحكم مدى حياته، خاصة أن تعديل مدة الرئاسة ونقحها استثنائياً «الجنرال» على تمديد ولايته الحالية. كان كله الهدف الأول للتعديلات.

البعثة الأسمية إلى إصدار بيان حذرت فيه من أن «قصف المدارس والمستشفيات وسيارات الإسعاف والمناطق الأهلة بالمدنيين محرم تماماً في القانون الدولي الإنساني»، وأضافت أنها تقوم بـ«متابعة وتوثيق كل الأعمال الحربية المخالفة للقانون، تمهيداً لإحاطة مجلس الأمن الدولي، والمحكمة الجنائية الدولية». أما لناحية الضحايا، فقال فرع منظمة الصحة لا مؤشرات إلى «نطاقاتها»، إذ إنها أدت إلى الآن إلى تدمير كامل مخازن جرحى بدرجات متفاوتة. رد الفعل الاستراتيجي لكافة الكتب المدرسية، يضاف إلى ذلك استهداف «مدرسة القدس» في منطقة عين زارة جنوب العاصمة، ومركز إيواء للاجئين، وإلى جانب القصف بالطائرات، استهدفت قوات حفتر أيضاً أحياء مدينة بقذائف وصواريخ، ما دعا